



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/32/255

S/12410

3 October 1977

ARABIC

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والثلاثون
البنديان ٣٠ و ٣١ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم رفق هذا نص اعلان اعتمد اليوم في الاجتماع الاستثنائي لسوزرا^٥
خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيويورك بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين
في ضوء التطورات الأخيرة .

وأكون ممتنا اذا ما تفضلتم بتعميم نص هذا الاعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة
تحت البندين ٣٠ و ٣١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) هـ. س. أميراسينغ
الممثل الدائم لسرى لانكا لدى
الامم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق التابع لبلدان
عدم الانحياز

مرفق

اعلان بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين في
ضوء التطورات الاخيرة ، اعتمده وزراء خارجية بلدان
عدم الانحياز في اجتماعهم الاستثنائي المعقود في
نيويورك في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧

ان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، المشتركون في اجتماع استثنائي في نيويورك في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، لبحث الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين في ضوء التطورات الاخيرة ، قد اعتمدا بالاجماع الاعلان التالي :

١ - استعرض الوزراء الحالة المتدهورة على نحو خطير في الشرق الأوسط ، والناشئة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، وبسط القوانين الاسرائيلية وانشاء مستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، في محاولة واضحة للاعداد لضمها ، وتصعيد الانتهاكات والممارسات القهرية الاسرائيلية في المنطقة . وهم يرون أن هذه التدابير تشكل عقبة في سبيل المساعي المبذولة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢ - ويؤكد الوزراء من جديد أن استمرار احتلال اسرائيل غير المشروع لأراض عربية بالقوة ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين .

٣ - ويرى الوزراء كذلك أن الاحتلال غير المشروع لا يخول للدولة المحتلة حق اجراء أية تغييرات من شأنها أن تعس حقوق السيادة وغيرها من الحقوق الثابتة الأخرى ، وان مثل هذه التغييرات تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب (أ) .

٤ - يدين الوزراء اسرائيل لاتخاذها هذه التدابير غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بهدف تغيير الخصائص الجغرافية أو الديموغرافية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التاريخية للأراضي المحتلة . فهذه التدابير لا تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والتزامات اسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . ويعتبر الوزراء هذه التدابير باطلة ، ويؤكدون أنها تشكل عقبة في سبيل المساعي المبذولة لتحقيق السلم في الشرق الأوسط .

(أ) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧ من الأصل الانكليزي .

- ٥ - يرفض الوزراء البيانات التي أدلت بها الحكومة الاسرائيلية في الآونة الأخيرة والتي وصفت فيها الأراضي العربية المحتلة بأنها "أراض اسرائيلية محررة".
- ٦ - يسترعي الوزراء الانتباه الى انتهاك اسرائيل المستمر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعدم وفائها بالشروط الأساسية التي قبلت على أساسها في عضوية الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (٥ - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ (أى قرارا الجمعية العامة ١٨١ (٥ - ٢) و ١٩٤ (٥ - ٣)).
- ٧ - يؤكد الوزراء أن السلم العادل والدائم لا يمكن اقامته الا بتنفيذ المبدأين التاليين :

(أ) أولاً ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ؛

(ب) ثانياً ، استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين .

٨ - يشير الوزراء ، في هذا الصدد ، الى أن المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أقر ، في جملة أمور ، ما يلي :

" وقد تأكدت قناعة المجتمع الدولي بأنه لا يمكنه إقامة السلام العادل والدائم دون تسوية شاملة تقوم على انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، واستعادة وممارسة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وأن مثل هذه التسوية الشاملة لا يمكن التوصل اليها دون مشاركة الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك استناداً الى قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (٥ - ٣٠)

" وطالب المؤتمر جميع الدول :

(أ) بتقديم المساندة الكاملة والدعم المادي والعسكري والمعنوي للدول العربية وللشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في النضال لانها العدو الاسرائيلي .

(ب) بالتوقف فوراً عن كل ما من شأنه المساهمة في دعم اسرائيل مادياً أو عسكرياً أو بشرياً أو تأييد سياستها معنويًا .

(ج) بعدم الاعتراف بأي تغييرات تدخلها اسرائيل على الأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية والمعالم الحضارية والتاريخية للأراضي المحتلة ، وتحميل اسرائيل مسؤولية استغلالها لثروات وموارد الأراضي المحتلة .

(د) بالتمسك بتأييد دول عدم الانحياز لضرورة الحفاظ على القيم الوطنية والدينية والروحانية لمدينة القدس واعتبار اجراءات ضمها الى اسرائيل باطلا .
(هـ) بادانة التواطؤ العنصرى المدوانى بين جنوب افريقيا واسرائيل بهدف خلق محور عنصرى توسعى لمحاربة الشعوب وحرمانها من حقوقها الوطنية * (ب) .

٩ - ويطلب الوزراء الى الامين العام وأجهزة ووكالات الامم المتحدة أن يبقوا قيد الاستعراض المستمر الحالة المتفجرة والخطيرة الناشئة عن التدابير الاسرائيلية المتخذة مؤخرا ، وأن يتخذوا الخطوات الكفيلة بوضع حد للسياسات الاسرائيلية القائمة على الاستعمار الاستيطاني والضم .

١٠ - وفي هذا الصدد ، يطلب الوزراء من مجلس الامن أن يتابع عن كثب الحالة المتدهورة في المنطقة ، وأن يؤكد مسؤوليته في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

١١ - ويطلب الوزراء جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالسعي الى وقف هجرة مواطنيها الى اسرائيل ، ان أن مثل هذه الهجرة من شأنها دعم الاحتلال وانشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، مما ينشأ عنه اجلاء السكان الأصليين للأراضي المحتلة بالقوة .

١٢ - ويرى الوزراء أن من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف متابعة مهمتها وأن تبقي قيد الاهتمام الوثيق التطورات المذكورة أعلاه لدى تحقيقها لمهمتها . ويدعون في هذا الصدد جميع الوفود الى منح تأييدهم الفعال لاعتماد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في المناقشات القادمة لمجلس الامن والجمعية العامة حول قضية فلسطين .

١٣ - ويدعوا الوزراء جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى الكف عن مساعدة السلطات الاسرائيلية على استغلال الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة .

١٤ - ويطلب الوزراء جميع البلدان الغربية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتوقف عن تأييدها السياسي والاقتصادى والعسكرى لاسرائيل الذى من نتاجه أن مكن اسرائيل من الاستمرار في تكتيكاتها المعروفة ، وجهودها الرامية الى اطالة أمد الاحتلال .
